

المراد بالمال

ثم استحق بعض الأدار له و قد شينا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون
 فيها بقى و الصلح جاز من دعوى الاموال و المتنازع و جناية العمد
 و الخطاء و لا يجوز من دعوى عمد و اذا ذكر رجل على امرأه كحاكم و
 فقد فصالحته على مال بذلك تحت ترك الدعوى و خاز و كانت
 في معنى الخلع و اذا تمت امرأة كحاكم على رجل فصالحهما على مال
 فما لم يخر و اذا تخرى رجل على رجل ثم عنده فضله على مال اعطاه
 جاز و كان في حق المدعي في معنى التقين على مال و كل شئ وقع عليه الصلح
 و هو مستحق بعقد الدائنة لم تجزى على المعاوضة و انما جعل على
 اية استودع بعض حقه و اسقط باقية فمن له على رجل الثمن جاز
 فصالحه على خمسين ذر و يوفى جاز و صار كانه اراه من بعض حقه و انما
 و صالحه على الف موجه جاز و صار كانه اقل نفس حقه
 و لو صلح عند درهم على دينار المشهور لم يخر و لو كان له الفين الف درهم
 موجه فصالحه على خمسين مائة حاله لم يخر و لو كان الف مائة و الف
 على خمسين مائة يخر و من وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يخر
 التوكل ما صالح عليه الا ان يضمنه و المال لازم التوكل فان
 صالح عنه على شئ بعينه امره هو على اربعة اوجه فان صالح بمال
 و ضمنه ثم الصلح و كذلك لو قال ما صلحتك على اني هنن ثم صلح
 و لزمه تسليمها و كذلك لو قال ما صلحتك على الف و سلمتها اليها
 و ان قال ما صلحتك على الف الصدم موقوف فان جاز له المدعي عليه لجاز و لزمه الالف و ان
 الف و لم يسلمها صلح لم يخر و بطول و كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه

لان هذا لما لا
 لترك الدعوى
 فان صلح ترك الدعوى
 منها ذرقة فالزوج لا يملك
 العوض في الالة جاز
 و كان له على رجل الا على

لا يخر

ولا يستحق الدوخ من الاب والاعم والفاصل عن فرقت
زيجات تمام اذا لم يكن حصية مردود عليهم بمقدارها مهم
الا على الزوجين ولا يدين القائل من المقول قال الكفر كله
او احد بنوارتها به اعله ولا يدين المسلم ولا الكافر
المسلم وماله لم يرد لورثته من المسلمين وما اكتسبه
في حال الذرية في وازا غرقه الجماعة او سطر عدم جاني ظلم
فترمان منها اوله قال كل واحد منهم لانه من ورثته
واذا اجتمع في المهرس فرتاره لو تفرقت في شخصه وقت
اغذها مع الازوروت بها ولا يدين المهرس بالانكحة
الفاصلة التي يستقونها في دينهم وحصية ولد الزنا
وولد اللذخنة مولى ابيهما ومرثاتي وترك ماله وقت
ناله حوقنق بامراته في قول ابو حنيفة والجد اولى بيوت
من الازور عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يقاسمهما الا ان ينقض المراسمة واذا اجتمع الجد استثنى
وقد قال سدس اقربهم من الجد كما ان حصة
الجد استثنى